محافظ العاصمة: تقدم «بيتك» على كثير من المصارف يؤكد ثقة أهل الكويت

«بيتك» يفتتح قاعة العديلية لخدمة عملاء «الرواد» و«التميز» و«النخبة»

الناهض: تطبيق البراعة المهنية في التواصل مع العملاء والابتكار في طرح الخدمات

دشن بيت التمويل الكويتي "بيتك" قاعة مصرفية خاصة بشرائح عملاء الرواد والتميز والنخبة في فرعه بمنطقة العديلية، ضمن اطار رؤية البنك بتقديم افضل الخدمات المصرفية باعلى المعايير العالمية في الجودة والتميز لعملاء تلك الشرائح، مع التأكيد على الاهتمام بجميع الشرائح بشكل متوازن ومناسب لطبيعة كل شريحة، وضمن جهود البنك بتطوير اماكن تقديم الخدمة عبر التصميم العصري والتكنولوجيا الحديثة لتقديم جيل جديد من الخدمات المصرفية تلبي تطلعات العملاء، وتعكس مكانة "بيتك" الرائدة عالميا. وافتتح محافظ العاصمة الفريق ثابت المهنا القاعة المصرفية بحضور مختار منطقة العديلية وعدد كبير من مسؤولي "بيتك" يتقدمهم الرئيس التنفيذي للمجموعة مازن سعد الناهض، ورئيس الخدمات المصرفية والخدمات المالية الخاصة للمجموعة وليد خالد مندني، ورئيس الاستراتيجية للمجموعة المهندس فهد خالد المخيزيم، وعدد من قيادي البنك والادارة التنفيذية.

وقال المهنا على هامش الافتتاح ان "بيتك" من البنوك الاسلامية الرائدة في المنطقة والعالم، مؤكدا ان نجاح البنك في تحقيق انجازات متتالية وتقدمه على كثير من المصارف يؤكد ثقة العملاء وثقة اهل الكويت، فيما يعكس الجهود الواضحة في مواصلة السعي نحو التطوير للحفاظ على الريادة.

وأشار الى ان "بيتك" جسد فعلا المعنى الحقيقي لاسمه من خلال الود الملموس بين الموظفين والعملاء الذين يشعرون انهم في "بيتهم"، معربا عن سعادته وفخره بتدشين هذا الفرع الذي يتزامن مع الايام الوطنية، متوجها بالتهنئة لحضرة صاحب السمو امير البلاد وولي عهده بمناسبة اليوم الوطني ويوم التحرير.

واكد المهنا الاستعداد لتقديم الدعم وتذليل العقبات امام "بيتك" لمواصلة دوره في النهوض بالاقتصاد وتحقيق الازدهار في البلاد وزيادة الانتشار الجغرافي عبر زيادة عدد الفروع، وتقديم افضل الخدمات لأبناء الكويت بما يتوافق مع توجهات ورؤية الكويت.

وبدوره، أشار الناهض الى ان القاعة المصرفية الجديدة لعملاء الرواد والتميز والنخبة تعتبر إنجازا جديدا في استراتيجية مواصلة تقديم افضل الخدمات والمنتجات في اماكن مختلفة، مع السعي المستمر لتحسينها وتطوير شبكة الفروع، لترسيخ التزام البنك المستمر في نهج تقديم افضل الخدمات المصرفية المتوافقة مع المعايير العالمية في الجودة والتميز.

وأكد الناهض الحرص على اطلاق زمام المبادرة وفتح الافاق امام دور الشباب الكويتي في تطوير "بيتك"، لافتا الى ان الخدمات العصرية المتقدمة والتقنية الحديثة المطبقة جاءت بجهود شباب كويتي مجتهد وطموح.

ونوه الناهض بان الفرع يضم قسما خاصا للسيدات، كميزة تنافسية للبنك ولتوفير خصوصية اكبر لعميلات "بيتك"، مع التأكيد على تبني اخر التطورات التكنولوجية في الخدمات المصرفية، وتطبيق البراعة المهنية في التواصل مع العملاء والابتكار في طرح الخدمات والمنتجات عبر شبكة فروع منتشرة في مختلف انحاء الكويت، وكذلك الالتزام التام بأحكام الشريعة الاسلامية والضوابط الرقابية وفق فلسفة عمل ترتكز على التميز في العمل المصرفي وخدمة العميل.

واشار الناهض الى ان افتتاح القاعة جاء تزامنا مع مناسبتين مهمتين، الايام الوطنية والذكرى الاربعين على تاسيس "بيتك". ورافق الناهض المحافظ في جولة للتعرف على اقسام القاعة والخدمات التي يقدمها البنك. كما استمع المهنا الى شرح الموظفين في قسمي الرجال والسيدات عن المميزات الكبيرة التي يتمتع بها عملاء التميز والرواد والنخبة والاهتمام الكبير الذي يحظون به والسعي المتواصل لتلبية احتياجاتهم المصرفية التي تتخطى توقعاتهم بمهنية عالية وخصوصية تامة، اضافة لاختيار موظفين ومدراء حسابات اكفاء ذوي مهارات وخبرات عالية لتقديم ارقى الخدمات المصرفية وتطبيق استراتيجية البنك في التركيز على خدمة العميل.

محافظ العاصمة والناهض في قص الشريط

أشار الى ان الضرائب أهم السياسات المالية التي تحقّق منها الدول أهدافها الاقتصادية

سرور: «بيكر تلي» تنظم حلقة نقاشية عن آثار تطبيق «ضريبة القيمة المضافة»

هشام سرور

يعقد مكتب بيكر تلي لخدمات التدقيق والضرائب والاستشارات الحلقة النقاشية المجانية عن "ضريبة القيمة المضافة" والمزمع انعقادها في 10 أبريل 2018 بفندق موفنبيك البدع بحضور احد خبراء شبكة بيكر تلي العالمية وذلك لتعرف علي اثار تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المؤسسات المالية بدولة الكويت.

و صرح الشريك التنفيذي ببيكر تلي هشام سرور ان موضوع تطبيق ضريبة القيمة المضافة يعد من الموضوعات التي تشغل كافة المؤسسات في وقتنا الحالي نظرا لما سيكون لهذا التطبيق من أثر عليها. كما أنه من المهم أن تستعد هذه المؤسسات لتطوير أدائها الإداري والمحاسبي بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة من أجل الاستمرارية في السوق والتقاط الفرص التنافسية. ولذلك وبهدف تسليط الضوء على هذا الموضوع والالتقاء بالخبراء المتخصصين، سعى مكتب بيكر تلي إلى تنظيم حلقة نقاشية واستضافة خبير متمرس من شبكة بيكر تلي العالمية"

وأضاف "ستكون هذه الحلقة النقاشية بمثابة فرصة ممتازة لتبادل الآراء والخبرات واستعراض تجارب الدول المجاورة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة".

واشار الى ان الضرائب تُعتبر من أهم السياسات المالية، التي تحقّق من خلالها دول العالم أهدافها الاقتصادية، باعتبارها أحد المصادر الرئيسة للدخل وخاصة مع انخفاض دخول الدول المنتجة للنفط بسبب انخفاض أسعار النفط العالمي لافتا الى ان ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تفرض على الاستهلاك سواء كان للمنتجات أو للخدمات وليس الأرباح، وتمثل إحدى الوسائل التي تستعين بها الدول زيادة الإيرادات لتمويل الموازنة العامة للدولة.

وزاد انه من المتوقع تطبيق هذه الاتفاقية في الكويت اعتباراً من شهر يناير 2019، ولاسيما أن الاتفاقية الإطارية أشارت إلى أنه "إذ مرت فترة 12 شهراً من تطبيق دولتين من الدول الست للضريبة، فسيكون إلزامياً على باقي الدول أن تطبقها، أو سيكونون خارج نطاق الضريبة"

وقد قامت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ 27 نوفمبر 2016 بالتوقيع على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبموجب هذه الاتفاقية، اتفقت دول مجلس التعاون الست على تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة قدرها 5%، وقد تركت لكل دولة من الدول الأعضاء تحديد تاريخ التطبيق. دخلت الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيز التنفيذ بدءً من يوم الاثنين 1 يناير 2018 بعد إقرارها من قبل قمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الرياض خلال عام 2015 وذلك بإعلان كل من السعودية والإمارات البدء بتطبيقها بداية عام 2018.

وجدير بالذكر أن مكتب بيكر تلي يقدم خدمات استشارية وخدمات التأكيد بشأن ضريبة القيمة المضافة وكذلك تقديم الدورات التدريبية وورش العمل في هذا الإطار.

أشاد بجهود الوزير الروضان في إنقاذ السوق وحماية المواطنين

الحداد يطلق حملة «معا نسترد أموالك من شركات الوهم العقاري» ويقدم استشارات مجانية

فهد الحداد

يطلق المحامي فهد الحداد حملة " معا نسترد اموالك من شركات الوهم العقاري " التى ستضم عدد من متضررى شركات العقار الذين قاموا برفع قضايا لاسترداد اموالهم بشكل قانوني ، مشيرا الى ان الحملة جاءت بعد مطالبات متزايدة من قبل المتضررين الباحثين عن استعادة اموالهم بطرق قانونية ، واشار الحداد الى ان تزايد عدد متضرري شركات العقار بات يشكل هاجسا حقيقيا على الاقتصاد الكويتى ومؤسساته لاسيما فى ظل عجز العديد من المواطنين المتضررين عن سداد التزاماتهم الشهرية للمصارف وشركات التمويل حيث ان غالبيتهم سبق و حصل على قروض بمبالغ ضخمة للاستثمار فى وحدات وشقق عقارية في الخارج تدر عليهم عوائد منتظمة ، بيد انهم فوجئوا بتنصل الشركات العقارية من دفع قيمة العوائد الشهرية المتفق عليها ما نتج عنه ازمة حقيقية لكلا من المواطنين والجهات التمويلية فى ان واحد .

لفت الحداد الى انه بصدد عقد مؤتمرا صحفيا قريبا بحضور خبراء قانونين ومتخصصين فى الجرائم المالية ومتضررى شركات العقار للاعلان عن استعداده تقديم خدمات استشارية قانونية مجانية للمتضررين وارشادهم الى طرق استرداد حقوقهم المنهوبة من قبل الشركات ، منوها الى تحرك الجهات المعنية فى الدول الخارجية المستثمر فيها العقار مرتبط بعدد القضايا المرفوعه من قبل المتضررين وهو ما يستدعى التحرك السريع واتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترداد الاموال ، وشدد على ضرورة تعزيز الثقافة القانونية للمواطن لاسيما المستثمر فى قطاع العقارات الخارجي حيث يجب علية التأكد من جميع الاوراق والمستندات الخاصة بملكية العقار عن طريق جهه قانونية تضمن حقوقة وتحمى استثماراته ، مشيرا الى ان الوزير خالد الروضان قام بخطوات استباقية وفعالة لحماية السوق العقارى والمستثمرين ما يعد انجازا كبيرا يحسب له.

بارتفاع نسبته 2.24 بالمئة مقارنة مع قيمتها بنهاية 2017

مكاسب القيمة السوقية بلغت 602 مليون دينار منذ بداية العام الحالي

قال تقرير بيان الصادر امس السبت لقد تمكنت بورصة الكويت من إنهاء تعاملات الأسبوع المنقضي، والذي اقتصرت تداولاته على ثلاث جلسات فقط، محققة مكاسب متباينة لمؤشراتها الثلاثة، إذ جاء ذلك بدعم من عمليات الشراء والتجميع التي تركزت بصورة كبيرة على أسهم الشركات القيادية والثقيلة، لاسيما تلك التي أعلنت عن نتائج وتوزيعات سنوية جيدة عن العام المالي 2017، خاصة أسهم قطاع البنوك التي استحوذت على 57% من إجمالي سيولة السوق النقدية المتداولة خلال الأسبوع؛ كما تلقى السوق بعض الدعم من التداولات المضاربية التي شملت بعض الأسهم الصغيرة، بالإضافة إلى عمليات الشراء التي نُفذت على بعض الأسهم الخاملة التي يتم تداولها بأسعار تقل عن قيمتها الدفترية أو الإسمية.

الاداء الأسبوعي لمؤشرات السوق

نشاط التداول الأسبوعي

قطاع البنوك استحوذ على 57 بالمئة من سيولة السوق النقدية المتداولة خلال الأسبوع الماضي

القيمة الرأسمالية للبورصة ارتفعت خلال الأسبوع الماضي بما يزيد عن 322 مليون دينار

السيولة النقدية

وتجدر الإشارة إلى أن تركيز السيولة النقدية هذه الفترة على أسهم القطاع البنكي يأتي في ظل حضور بعض العوامل التي تعتبر كافية لتشجيع العديد من المتداولين على شرائها، فعلى سبيل المثال، أفصحت البنوك المحلية المدرجة في البورصة في وقت سابق عن نتائجها السنوية لعام 2017، مُظهرة ارتفاع أرباحها التشغيلية بالمقارنة مع العام السابق بنسبة بلغت 9.01%، لتصل إلى 2.61 مليار د.ك. مقابل 2.40 مليار د.ك. في عام 2016، وهو ما يؤكد قوة وصلابة البنوك الكويتية ويدل على أنها تسير في الاتجاه الصحيح فيما يخص تعظيم أرباحها التي تأتي من نشاطها التشغيلي، الأمر الذي يشجع الكثير من المستثمرين على استثمار مدخراتهم في أسهمها المدرجة في البورصة؛ كما أن قرب انعقاد الجمعيات العمومية السنوية للبنوك المدرجة في السوق يعد أحد أهم العوامل التي تدفع العديد من المتداولين إلى شراء وتجميع تلك الأسهم للاستفادة من التوزيعات الكبيرة التي ستقرها هذه الجمعيات، حيث من المنتظر أن يتم إقرار توزيع نحو 543.34 مليون د.ك. تقريباً، وهو إجمالي قيمة التوزيعات النقدية وأسهم المنحة التي اقترحتها مجالس إدارات غالبية البنوك المدرجة في البورصة لتوزيعها على مساهميها، الأمر الذي يشكل عامل دعم آخر لتلك الأسهم ويزيد من جاذبيتها.

القيمة الرأسمالية

من ناحية أخرى، ارتفعت القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي بما يزيد عن 322 مليون د.ك.، وذلك بالمقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، حيث وصلت بنهاية الأسبوع إلى حوالي 27.54 مليار د.ك. مقابل 27.22 مليار د.ك. في الأسبوع قبل الماضي، أي بنمو نسبته 1.18%. وبذلك وصلت مكاسب القيمة السوقية لبورصة الكويت منذ بداية العام الجاري إلى حوالي 602 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 2.24% مقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2017، والتي بلغت آنذاك 26.94 مليار دينار كويتي. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

هذا ولا يزال السوق يترقب انتهاء الشركات المدرجة من الإفصاح عن نتائجها المالية، خاصة وأن المهلة القانونية المخصصة للإفصاح قد شارفت على الانتهاء، حيث ستنتهي بنهاية الشهر الجاري؛ وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من الشركات المدرجة في السوق لم تفصح بعد عن بياناتها السنوية، فمع نهاية الأسبوع المنصرم، وصل عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها المالية عن العام 2017 إلى 66 شركة فقط، محققة ما يقرب من 1.69 مليار د.ك. أرباحاً صافية، وذلك بنمو نسبته 10.42% عن نتائج ذات الشركات في العام 2016، والتي بلغت 1.53 مليار د.ك.

وبالعودة إلى أداء البورصة خلال الأسبوع المنقضي الذي اقتصرت تداولاته على ثلاث جلسات فقط، فقد تمكنت مؤشراتها الثلاثة من الاجتماع على الإغلاق في المنطقة الخضراء، وذلك في ظل نشاط شرائي ملحوظ على بعض الأسهم القيادية والتشغيلية، لاسيما تلك التي أعلنت عن نتائج وتوزيعات سنوية عن العام المالي المنصرم، فضلاً عن عمليات المضاربة السريعة التي شملت بعض الأسهم الصغيرة والخاملة. وجاء هذا الأداء وسط ارتفاع المتوسطات اليومية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تداولات الأسبوع قبل السابق، حيث زاد متوسط السيولة النقدية بنسبة بلغت 18.55%، ليصل إلى 12.74 مليون د.ك.، فيما ارتفع متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع بنسبة بلغت 22.14%، ليصل إلى 75.59 مليون سهم. هذا وقد شهد الأسبوع الماضي تداول نحو 138 سهماً من أصل 176 سهماً مدرجاً في السوق، حيث ارتفعت أسعار 56 سهماً مقابل انخفاض أسعار 58 سهم، مع بقاء 62 سهم دون تغير.

وقد استهلت بورصة الكويت أولى جلسات الأسبوع مسجلة مكاسب جيدة لمؤشراتها الثلاثة، لاسيما المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذان استفادا من التداولات النشطة التي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة، والتي تعد الداعم الأكبر للسوق خلال الفترة الحالية. وحقق السوق هذه المكاسب بالتزامن مع نمو مؤشرات التداول سواء من حيث القيمة أو الكمية، حيث زادت السيولة النقدية بنهاية الجلسة بنسبة بلغت 40% تقريباً، لتصل إلى حوالي 15 مليون د.ك.، فيما نما عدد الأسهم المتداولة خلال الجلسة بنسبة بلغت 57% تقريباً، ليصل إلى حوالي 78 مليون سهم.

هذا ولم يختلف أداء السوق كثيراً في الجلسة التالية، حيث أنهت مؤشراته الثلاثة تداولات ثاني جلسات الأسبوع محققة مكاسب متباينة، وذلك بدعم من استمرار النشاط الشرائي الذي تركز على الأسهم القيادية، لاسيما في قطاع البنوك الذي استحوذ على أكثر من 60% من إجمالي سيولة السوق النقدية، والتي بلغت حوالي 12 مليون د.ك. بنهاية الجلسة. أما جلسة نهاية الأسبوع، فقد شهد السوق خلالها أداءً متبايناً، حيث تمكن المؤشرين السعري والوزني من تحقيق الارتفاع بدعم من استمرار حضور عمليات الشراء على بعض الأسهم الصغيرة والمتوسطة، فيما تراجع مؤشر كويت 15 بشكل محدود متأثراً بعمليات جني الأرباح التي نُفذت على بعض الأسهم الثقيلة، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لدفع المؤشر نحو المنطقة الحمراء على المستوى الأسبوعي.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,807.90 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 0.76% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً نسبته 1.04% بعد أن أغلق عند مستوى 414.42 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 957.33 نقطة بنمو نسبته 0.92% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وعلى صعيد أداء مؤشرات البورصة منذ بداية العام، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة ارتفاع المؤشر السعري إلى 6.24%، في حين بلغت نسبة المكاسب التي حققها المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 3.24%، فيما وصلت نسبة نمو مؤشر كويت 15 إلى 4.64%، وذلك بالمقارنة مع إغلاقات عام 2017.

مؤشرات القطاعات

سجلت خمسة من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها، فيما نمت مؤشرات خمسة قطاعات أخرى، مع بقاء قطاعي الرعاية الصحية والتكنولوجيا بدون تغير يذكر. وعلى صعيد القطاعات المرتفعة، فقد تصدرها قطاع الخدمات المالية، حيث أقفل مؤشره عند 625.89 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 2.35%. تبعه قطاع الصناعية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 1.15% بعد أن أغلق عند 1,876.52 نقطة. في حين شغل السع الاستهلاكية المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نمواً أسبوعياً بنسبة بلغت 0.59%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 814.70 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع البنوك والذي أغلق مؤشره عند 939.76 نقطة مسجلاً زيادة نسبتها 0.06%.

أما على صعيد القطاعات المتراجعة، فقد تصدرها قطاع الاتصالات، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً خسارة نسبتها 1.11% مغلقاً عند مستوى 537.10 نقطة، فيما شغل قطاع الخدمات الاستهلاكية المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 864.28 نقطة، بتراجع نسبته 0.84%، وشغل قطاع المواد الأساسية المرتبة الثالثة بعد أن بلغت نسبة تراجعه 0.35%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1,299.56 نقطة. هذا وكان قطاع التأمين هو أقل القطاعات تراجعاً خلال الأسبوع الماضي، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 1,033.85 نقطة، بتراجع نسبته 0.01%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع البنوك المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 91.07 مليون سهم تقريباً شكلت 40.16% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 46.84 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 20.65% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 17.51% بعد أن وصل إلى 39.71 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى أيضاً، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 57% بقيمة إجمالية بلغت 21.78 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 13.21% وبقيمة إجمالية بلغت 5.05 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الاتصالات، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 4.55 مليون د.ك. شكلت 11.90% من إجمالي تداولات السوق.